

أولاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني المنظم للحكومة الرقمية في المؤسسات العامة وتحليل التحديات القانونية التي تواجه تطبيقها في ظل التحول الرقمي المتسارع. ويمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

1. تحليل الإطار القانوني المنظم للحكومة الرقمية في المؤسسات العامة، وبيان مدى ملاءمته للتطورات التكنولوجية الحديثة.
2. تحديد التحديات القانونية والتشريعية التي تعيق تطبيق الحكومة الرقمية، مثل مشكلات حماية البيانات، والأمن السيبراني، والإثبات الإلكتروني.
3. تقييم مدى كفاية التشريعات الحالية في تنظيم المعاملات الرقمية داخل المؤسسات الحكومية.
4. الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تنظيم الحكومة الرقمية والتشريعات المرتبطة بها.
5. اقتراح توصيات وحلول قانونية وتشريعية يمكن أن تسهم في تطوير البيئة القانونية بما يدعم التحول الرقمي ويعزز الشفافية والكفاءة في المؤسسات العامة.

ثانياً: أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث في عدة جوانب رئيسية:

1. الأهمية العلمية

يسهم البحث في إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي والحكومة الرقمية، وهو مجال حديث نسبياً في الدراسات القانونية، خاصة في الدول العربية.

2. الأهمية العملية

يساعد البحث في توضيح التحديات القانونية التي تواجه المؤسسات العامة عند تطبيق الحكومة الرقمية، مما يمكن صناع القرار من تطوير التشريعات والسياسات المناسبة.

3. الأهمية التقنية والإدارية

يساعد البحث في تعزيز فهم العلاقة بين القانون والتكنولوجيا، بما يدعم بناء منظومة رقمية حكومية أكثر كفاءة وشفافية.

4. دعم التحول الرقمي

يسهم البحث في دعم جهود التحول الرقمي في المؤسسات العامة من خلال توفير إطار قانوني ملائم يضمن حماية البيانات وتحقيق الأمن السيبراني.

ثالثاً: المنهج العلمي المعتمد في البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال ما يلي:

1. المنهج التحليلي

تم استخدام المنهج التحليلي في:

- تحليل النصوص القانونية والتشريعات المرتبطة بالحوكمة الرقمية.
- دراسة القوانين المتعلقة بحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية.
- تحليل التحديات القانونية التي تواجه المؤسسات العامة عند تطبيق الحوكمة الرقمية.

2. المنهج المقارن

تم استخدام المنهج المقارن من خلال:

- مقارنة التشريعات الوطنية ببعض التشريعات الدولية المتعلقة بالحوكمة الرقمية.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تنظيم التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية.

يساعد هذا المنهج في تقييم فعالية التشريعات الحالية واقتراح حلول قانونية أكثر ملاءمة للتطورات التكنولوجية الحديثة